

أولاً: الإنتاج

تمهيد:

يعتبر الإنتاج من الموضوعات الرئيسية في دراسة النظرية الاقتصادية، إذ يشمل النشاطات الاقتصادية المتعددة التي تستهدف استخدام الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات ورغبات الفرد إشباعاً مباشراً أو غير مباشراً.

1 - تعريف الإنتاج

الإنتاج هو كل نشاط ينتج منفعة أو يزيد فيها وبالتالي هو عملية تحويل عوامل الإنتاج إلى سلع وخدمات سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار؛ وبالتالي:

الإنتاج بأنه خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة.

2 - منافع الإنتاج:

للإنتاج منافع عديدة منها:

- المنفعة الشكلية: من خلال تغيير جوهر المادة وتحويلها إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة؛
- المنفعة المكانية: وهي نقل السلع والخدمات من مكانها إلى أماكن أكثر حاجة حاجة إليها وذلك عن طريق النقل الذي يعد طريقة اقتصادية فعالة؛
- المنفعة الزمنية: عن طريق الادخار والتخزين واختبار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها؛
- المنفعة التملكية: ويتم ذلك عن طريق نقل ملكية السلعة والخدمة من شخص إلى آخر.
- منفعة الخدمة: هذا النوع من المنفعة مستمد من الإنتاج الخدمي، والذي يشبع حاجات أفراد المجتمع خدمات الاتصالات وخدمات المهندسين، وبذلك نجد أن الإنتاج يجمع بين خلق المنفعة أو زيتها.

3 - عوامل الإنتاج:

إن عوامل الإنتاج هي الموارد أو المدخلات الضرورية للقيام بالعملية الإنتاجية، أي كل ما يساهم في العملية الإنتاجية، ولم يكن الاقتصاديون الأوائل يعترفون إلا بثلاثة عناصر فقط: الأرض، العمل، ورأس المال ولم يعترفوا بعنصر التنظيم، بسبب أن في بـ

داية الرأسمالية الغالب هو المنشآت الفردية التي يديرها شخص واحد، لكن مع مرور الوقت ازداد حجم المشاريع سواء كانت صناعية أو تجارية وتم إضافة عنصر التنظيم كعامل أساسى من محمل عوامل الإنتاج الأساسية لإبراز دور المسير والمنظم في العملية الإنتاجية.

3-1- الطبيعة (الموارد الطبيعية):

يقصد بالطبيعة أو الموارد الطبيعية كل ما هو متاح للمجتمع وهي من صنع الله عز وجل، وليس ولا دخل للإنسان في صنعها وتضم: الغابات والأنهار، وما تحتويه الأرض في باطنها من ثروات معدنية كالحديد والنحاس والنفط، وما هو موجود فوق سطحها من ثروة زراعية وحيوانية، إضافة إلى ذلك البحار وما تحتويه من كائنات حية ومعادن.

ترجع أهمية الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج إلى أنها تعتبر المنبع لكل السلع التي ينتجهها الإنسان، وتحتفل الأرض عن بقية عناصر الإنتاج بمجموعة من الصفات كعدم وجود نفقة إنتاج، الثبات النسبي الذي تتمتع به، إضافة إلى تفاوت القدرة الإنتاجية للوحدات المختلفة من الأرض.

3-2- العمل (المورد البشري)

يعتبر العمل من أهم عناصر الإنتاج، والعامل الأساسي الذي يؤثر في العوامل الأخرى كالطبيعة ورأس المال، فبدونه لا يمكن للطبيعة أن تعطي ثمارها وخירותها، وبدونه لا يمكن لرأس المال أن يتكون، ومنه نقصد بالعمل الإنساني الذي يمثل جهداً بشرياً عضلياً أو فكرياً مقابل الحصول على أجر معين.

يعتبر العمل من أهم عناصر الإنتاج، والعامل الأساسي الذي يؤثر في العوامل الأخرى كالطبيعة ورأس المال، فبدونه لا يمكن للطبيعة أن تعطي ثمارها وخيراتها، وبدونه لا يمكن لرأس المال أن يتكون، كما أن العمل الذهني يعتبر العامل الأساسي للتطور والاختراع والتنظيم الاقتصادي.

يتحدد حجم العمل في أي مجتمع من المجتمعات بعناصرتين أساسيين، هما:

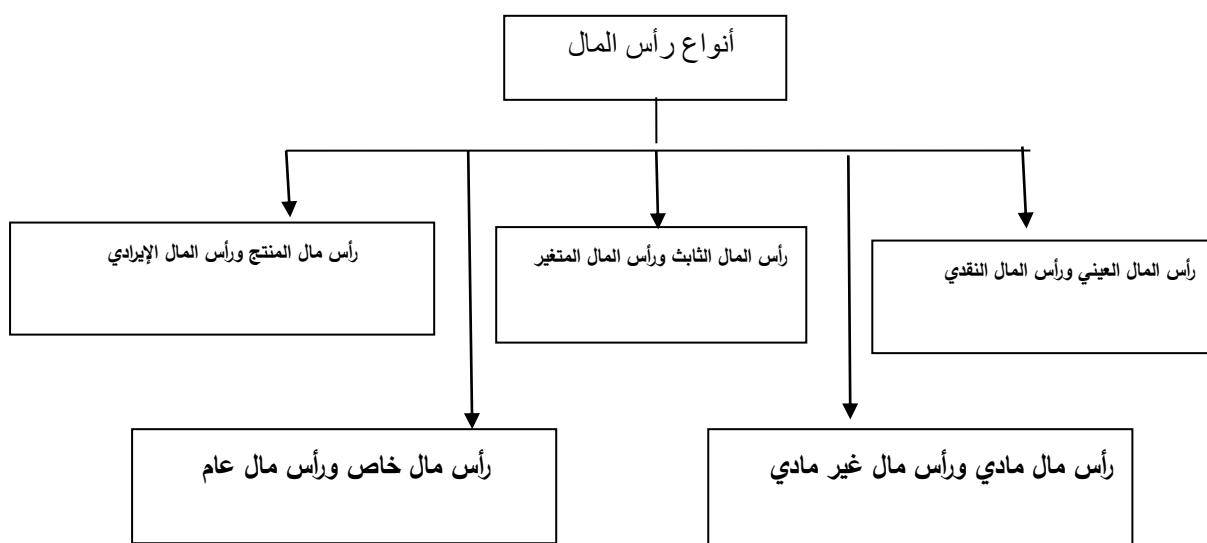
- **عدد العمال:** أي عدد الأفراد القادرين على العمل في المجتمع، ويتأثر هذا العنصر بحجم السكان وتوزيعهم حسب فئات العمر أو النوع، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

- **الكفاءة الإنتاجية:** ونقصد بها مختلف المهارات التي يمتلكها الأفراد في العملية الإنتاجية، ويتأثر هذا العنصر بمستوى تكوين وتعليم العمال ومدى استخدام التكنولوجيا.....الخ.

3-3- رأس المال:

يعتبر رأس المال الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، فرأس المال في العرف الاقتصادي هو عبارة عن مجموع الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني. ويقسم إلى عدة أنواع يمكن إيجازها في الشكل المولاي:

الشكل رقم 01: أنواع رأس المال



4- التنظيم:

تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة (الأرض، العمل ورأس المال) لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد، وللمنظم عدد من الوظائف الهامة، والتي نبرزها في الآتي:

- تنسيق وتنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع؛
- التجديد والابتكار في العملية الإنتاجية؛
- ✓ إنتاج منتجات جديدة استجابة لطلبات مستقبلية؛
- ✓ اكتشاف مصادر جديدة للموارد؛
- ✓ إيجاد سوق جديدة للمنتجات؛
- ✓الخ.

4 - أدوات قياس وتقييم الإنتاج الوطني

هناك ثلات طرق رئيسية لقياس وتقييم الإنتاج الوطني، وهي:

- القيمة المضافة (La Valeur Ajoutée)

تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تستخدم في معظم الدول وذلك لسهولتها من ناحية، ولدققتها من ناحية أخرى، وتعتمد هذه الطريقة على إيجاد ذلك الجزء الذي تعتبر الوحدة الإنتاجية مسؤولة عن إنتاجه فقط، أو بعبارة أخرى ما تضيفه هذه الوحدة الإنتاجية للإنتاج الحالي، ويعبر عن عنها بالعلاقة الآتية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة الاستهلاكات الوسيطة}$$

حيث أن: قيمة الاستهلاكات الوسيطة هي عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج، أي أنها تشمل كل ما قام المصنوع باستخدامه من إنتاج الغير سواء كان في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع، أو شحوم أو مواد خام.

مثال 01: إذا افترضنا أن لدينا مصنع لصنع الأسمنت، يستخدم في العملية الإنتاجية مواد مستوردة من الخارج قيمتها 50 مليون دج، وينتج أسمنت تقدر قيمتها بمبلغ 200 مليون دج.

- ما هي القيمة المضافة التي حققها هذا المصنع؟

الحل:

في هذه الحالة يكون المصنوع قد خلق قيمة مضافة قدرها 150 مليون دج، كما هو موضح في الآتي:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة الاستهلاكات الوسيطة}$$

$$\text{القيمة المضافة} = 200 - 50$$

$$\text{القيمة المضافة} = 150 \text{ دج}$$

2- الناتج المحلي الخام (PIB)

يضم الناتج المحلي (الداخلي) الخام كل المؤسسات التي تعمل في إقليم معين مهما كانت جنسيتهم، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$\text{الناتج المحلي الخام} = \text{مجموع} (\text{القيم المضافة المحققة من قبل المؤسسات الوطنية والأجنبية داخل الوطن})$

$$\text{PIB} = \sum (\text{La Valeur Ajoutée (Pays)})$$

3- الناتج الوطني الخام (PNB)

الناتج الوطني الخام هو مجموع المنتجات الموجهة للعملاء الوطنيين مهما كانت إقامتهم، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

الناتج الوطني الخام = مجموع (إنتاج المؤسسات الوطنية داخل الوطن وخارجها)

$$PNB = \sum (\text{Production Nationale})$$

ثانياً: توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني

1- توزيع الدخل الوطني

لكل فرد من أفراد المجتمع وظيفة يقوم بها ويستحق عليها عائداً أو دخلاً، سواء كانت هذه الوظيفة متمثلة في عمل يبذله في الإنتاج وما يتضمن هذا العمل من جهد ومشقة يتحملها العامل ويستحق عليها أجراً، أو كانت هذه الوظيفة ممثلة في رأس المال يمتلكه ويتنازل عن حق استخدامه للغير أو يجمده في شكل معدات إنتاجية وما يتضمن هذا العمل من تضحية بما لديه من نقود سائلة كان من الممكن أن تكون تحت طلبه وتصرفه إذا أرادها، وبالتالي فهو يستحق فائدة مقابل تنازله عن حق استخدامه لرأس المال وحبسه لفترة من الزمن، أو كانت هذه الوظيفة ممثلة في عمل يقوم به دون غيره متحملاً ما قد ينطوي عليه هذا العمل من مخاطر وبالتالي يستحق ربحاً مقابل تحمله للمخاطرة، أو كانت هذه الوظيفة ممثلة في إمتلاكه أرضاً أو مورداً طبيعياً يشارك به في العملية الإنتاجية، وبالتالي يستحق ريعًا مقابل ندرة هذا المورد.

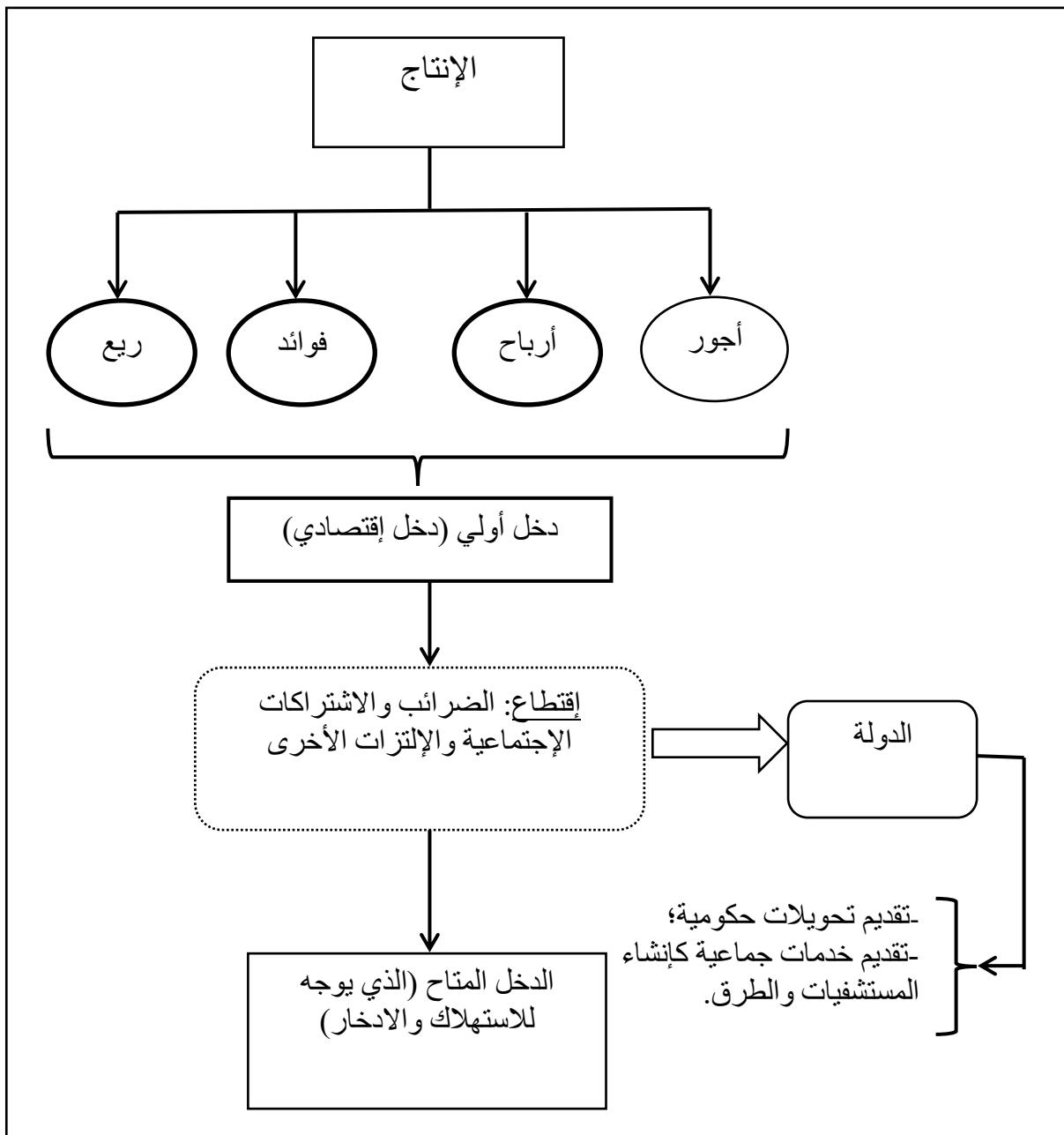
ولا يعني ذلك أن كل فرد من أفراد المجتمع يحصل على نوع واحد فقط من هذه العوائد، بل يمكن لفرد الواحد أن يجمع بين أكثر من نوع من هذه الأنواع نتيجة لقيامه بأكثر من وظيفة من الوظائف الإنتاجية.

2- أنواع الدخل : يقسم الاقتصاديون الدخل إلى ثلاثة أنواع:

- **الدخل الأولي (الاقتصادي):** وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية، والذي قد يكون أجراً، أو فائدة، أو رباحاً، أو ريعاً.
- **التحويلات الحكومية:** وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد دون مساهمته في العملية الإنتاجية، وإنما يمنح له على أساس معايير اجتماعية (إعانات، بطالة,...الخ)، ويمول هذا الدخل من الضرائب والاشتراكات الاجتماعية.
- **الدخل المتاح:** وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد بعد تسديد الضرائب والاشتراكات الاجتماعية، والالتزامات الأخرى منه، والذي يوجه للاستهلاك والادخار.

من خلال ما سبق يمكن تمثيل الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني



نستخلص مما سبق أن التوزيع الأولي للدخل (أجور، أرباح، فوائد وريع) يتم دون مساواة بين أفراد المجتمع، لذلك تلعب الدولة دورا أساسيا من خلال عملية إعادة توزيع الدخل الوطني؛ حيث تقوم بفرض ضرائب ورسوم واشتراكات اجتماعية على مختلف الأعوان الاقتصاديين، ثم تقوم بإعادة توزيعها في شكل تحويلات حكومية من أجل تقليل الفروقات الاجتماعية في عملية التوزيع، والهدف من ذلك هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثا: التبادل

1-تعريف التبادل:

هو عملية استبدال فائض من الإنتاج مقابل سلع أخرى غير متوفرة لدى الطرف الآخر بمعنى:

التبادل هو: عملية التنازل عن فائض عن الحاجة مقابل الحصول على شيء آخر له حاجة إليه

2- أشكال التبادل

لقد عرف الإنسان شكلين أساسيين للتبادل، وهما:

1-2 المقايضة

المقايضة أو التبادل الطبيعي، وهي الشكل الأول للتبادل، ويقصد بها استبدال سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى مباشرة دون تدخل وسيط في عملية التبادل، ولقد واجه نظام المقايضة عدة صعوبات نتيجة لتزايد عدد السلع واتساع عملية المبادلة، نذكر من بينها:

- عدم توافق الرغبات؛
- صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع ببعضها البعض؛
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة؛
- تعرض بعض السلع للتلف؛
- ...الخ.

2-2 التبادل النقدي

نتيجة للصعوبات التي واجهت الإنسان عند استعماله لنظام المقايضة، أدت به إلى إيجاد حلول لها، حيث استخدم الإنسان سلعاً معينة ك وسيط في عملية المبادلة كانت تعرف بالنقود السلعية، ثم استخدم المعادن النفيسة كنقود لما تتمتع به من خصائص جعلتها مقبولة من طرف الجميع.

3- أدوات التبادل:

1-3 - تعريف النقود

النقود هي أداة التبادل تلقى قبولاً عاماً لدى الجميع ك وسيط في عملية التبادل، وتعمل كمقاييس ومستودع للقيم وكوسيلة لدفع الالتزامات اتجاه الغير.

2-3 - خصائص النقود

حتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة لدى أفراد المجتمع، يجب أن تتمتع بخصائص معينة، نذكرها في الآتي:

- القبول العام؛
- قابلة للتجزئة؛
- قابلة للتخزين؛
- سهولة حملها؛
- الندرة النسبية.

3-3 - وظائف النقود

لقد أثر التطور الاقتصادي على وظائف النقود، فهناك الوظائف المباشرة والوظائف الغير مباشرة أو الوظائف الحديثة.

- النقود ك وسيط للتبادل

يعود ظهور النقود منذ البداية إلى حاجة الإنسان لأداة مبادلة لتذليل صعوبات المعايضة وتسهيل عمليات التبادل بين أفراد المجتمع.

- النقود كمقاييس للقيمة

أي أنها تستخدم لقياس القيم في المعاملات الاقتصادية، ففي وجود النقود يصبح من الممكن التعبير عن قيم جميع السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد الوطني عن طريق الأسعار.

- النقود كمستودع للقيمة

ويقصد بها تأجيل إنفاق النقود واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق، ويمكن استعمال النقود كمستودع للقيمة كونها تمثل قوة شرائية عامة، ويستطيع حائزها إنفاقها في أي وقت يشاء.

- النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة

سمحت هذه الوظيفة بظهور عمليات الاقتراض، حيث في حالة ما إذا تم البيع بين البائع والمشتري وتم الاتفاق على تأجيل الدفع إلى موعد متوقع عليه، فإن السلع تنتقل من البائع إلى المشتري دون أن يدفع هذا

الأخير فوراً ثمن السلع، وعند حلول الموعد المتفق عليه فإن النقود تنتقل من المشتري إلى البائع، وبذلك تقوم النقود بوظيفة وسيلة للدفع الآجل.

3-4- أشكال النقود

لقد تغير شكل النقود عبر الزمن واختلف من منطقة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى عوامل كثيرة منها طبيعة العادات والتقاليد الاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي.

- النقود السلعية

دفعت الرغبة في التغلب على صعوبات المقايسة إلى اختيار سلعة معينة من السلع لكي تلعب دور النقود، ولقد استخدم الإنسان عدة أنواع من السلع كالأواني، الصوف، الجلود...إلخ.

- النقود المعدنية

لم تتوفر النقود السلعية على الشروط التي تجعل منها تؤدي دور النقود، فبدأ البحث عن كيفية التخلص من عيوب المبادلات التي ما زالت تحول دون قيام بعض المبادلات الأخرى، مما أدى إلى استعمال النقود المعدنية كالحديد والنحاس والبرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيراً حتى تم الاهتداء إلى استخدام المعادن النفيسة كنقود في التبادل نظراً لما تتمتع به هذه المعادن (الذهب، الفضة) من مميزات هامة كخفتها الوزن وارتفاع قيمتها، وصلاحيتها للتخزين والادخار وسهولة التحديد، كما أن قيمتها النقدية لا تختلف عن قيمتها الحقيقية.

- النقود الورقية

مع توسيع العمليات التجارية وازدهارها ظهر نوع جديد من النشاط التجاري يقوم على إيداع الأفراد لنقودهم لدى الصيارفة لحفظها في المخازن وحراستها، ويحصلون مقابل ذلك على إيصالات أو شهادات إيداع (صكوك أو سندات بقيمة الوديعة) كما أن صاحب الوديعة كان يدفعأجرة للصيارفة مقابل الحفظ والحراسة، وبالتالي بدأ الأفراد يتداولون هذه الإيصالات ويستعملونها في سداد التزاماتهم كالنقود المعدنية، ولاختلاف حجم المعاملات بين الأفراد أخذ الصيارفة بإصدار صكوك بفئات صغيرة مختلفة.

- النقود الكتابية أو الخطية (نقود الودائع)

وهي عبارة عن مجموعة ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات والحكومات والقطاع العام والمؤسسات المالية لدى البنوك التجارية ومراكز البريد، والتي يمكن سحبها أو تداولها باستعمال الشيكات أو بكتابة خطية (التحويل من حساب جاري إلى حساب جاري لشخص آخر).

- النقود الإلكترونية

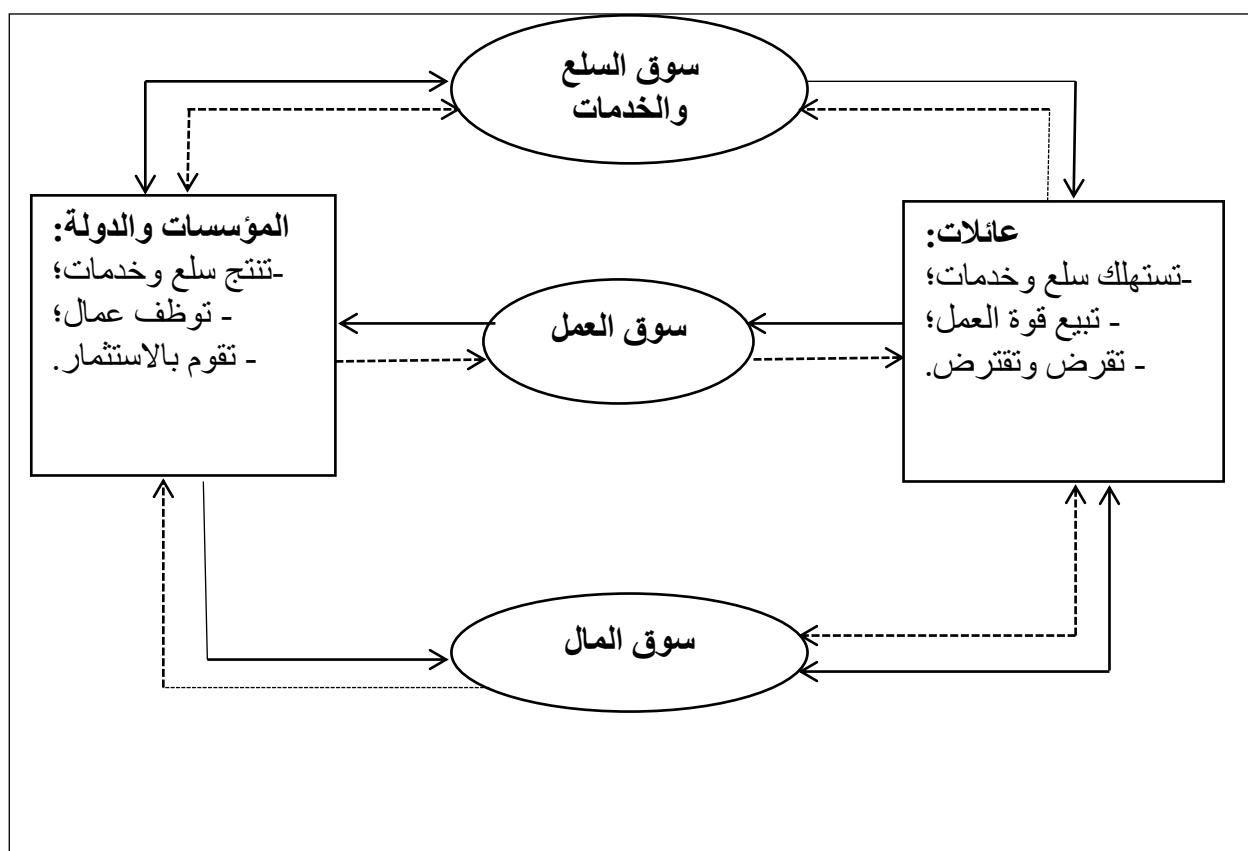
هي إحدى الوسائل الحديثة للتعامل التجاري عبر شبكة الإنترنت، وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، حيث أن قيمتها النقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مسبقاً، وهي تشبه النقود التقليدية في معظم خصائصها

غير أنها عملة إلكترونية بدلاً من الورق أو المعدن، وتحظى بقبول واسع من قبل أفراد المجتمع، وتستعمل كأدلة الدفع لتحقيق الأغراض المختلفة.

4 - أسواق التبادل:

تم عملية التبادل من خلال ثلات أسواق رئيسة وهي سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق رأس المال ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: عملية التبادل في إطار اقتصاد مفتوح على العالم



حيث: ← هي تدفقات حقيقية
→ هي تدفقات نقدية

ثالثا: الاستهلاك

1- تعريف الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك مفهوما مكملا للإنتاج ولغاية من الإنتاج أيضا حيث لا وجود للاستهلاك دون وجود للإنتاج، لذلك يمكن تعريف الاستهلاك كالتالي:

الاستهلاك هو: هو عملية استخدام السلع والخدمات بهدف إشباع الحاجات البشرية.

2- أهمية الاستهلاك:

لنشاط الاستهلاك أهمية بالغة يمكن اختصارها فيما يلي:

- يعتبر الاستهلاك بداية الأنشطة الاقتصادية: حيث يشعر الشخص بوجود رغبة وحاجة تتطلب منها بذل كل ما بوسعه من أجل اشباعها، ولا يتم ذلك إلا من خلال نشاط الاستهلاك لذلك فالاستهلاك هو محرك لأنشطة الأخرى خاصة الإنتاج الذي يتم وفق رغبات الأفراد؛
- يعتبر الاستهلاك نهاية الأنشطة الاقتصادية: إلى جانب اعتبار الاستهلاك بداية لأنشطة فهو في نفس الوقت نهاية لأنشطة، ويتم ذلك من خلال اشباع الرغبات والاحتياجات فإذا تم ذلك فهذا يعني نهاية لأنشطة الاقتصادية؛
- تحفيز الإنتاج: يعتبر الاستهلاك عاملا محفزا على الإنتاج ، ولا يتم هذا الأخير إلا حسب طلبات الأفراد وأدواتهم والكمية المطلوبة ؛
- اكتشاف منتجات وأنظمة إنتاجية جديدة: ويتم هذا من خلال المنافسة بين المنتجين من أجل كسب رضا المستهلكين واسباع رغباتهم.

3- محددات الاستهلاك:

دالة الاستهلاك محددة بعنصري الدخل وسعر السلع والخدمات، حيث كلما ارتفع دخل المستهلك فإن الاستهلاك بدوره سيرتفع والعكس صحيح، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة طردية، أما بالنسبة للعلاقة بين الاستهلاك وأسعار السلع والخدمات فهي علاقة عكسية؛ حيث كلما ارتفع السعر أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على هذه السلع والخدمات وبالتالي سينخفض الاستهلاك.

كما أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الاستهلاك، و التي نذكرها في الآتي:

- ✓ العادات والتقاليد؛
- ✓ الطبقة الاجتماعية؛
- ✓ السن؛
- ✓ المعتقدات الدينية والثقافية؛
- ✓ المعطيات المناخية والجغرافية والتاريخية؛
- ✓ الاشهر؛
- ✓ بعض العوامل الذاتية: البذخ، الخوف، البخل.

ثالثا: الادخار

1-تعريف الادخار

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لم ينفق على الاستهلاك الحاضر ، والذي يحتفظ به للاستعمال مستقبلا ، وقد يأخذ الادخار واحدة من الثلاث صور الآتية: الاكتناز أو التوظيف أو الاستثمار.

حيث أن الاكتناز يعني حبس وتركيز جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك وحجبه عن المشاركة في الدورة الاقتصادية والنقدية للوطن (أي حجزه عن المشاركة في عملية الإنتاج والتنمية) ، وهو من وجهة نظر النشاط الاقتصادي ادخار غير منتج أو سلوك سلبي ، وقد يكون الاكتناز في شكل نقود أو أحجار كريمة وحلي أو ذهب وعملات أجنبية... وهناك ثلات دوافع رئيسية للاكتناز وهي:

- دافع المضاربة؛ وذلك من أجل تحقيق أرباح رأسمالية في المستقبل، حيث يتوقع ارتفاع الأسعار وتحسين النشاط الاقتصادي لذلك يتم اكتناز الذهب والنقود (عملات أجنبية مثلا).

- مستوى النشاط الاقتصادي؛ حيث يزيد الاتجاه نحو الاكتناز في فترات عدم الاستقرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال في ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية، حيث يعكس الاكتناز في هذه الحالة الخوف والقلق الذي يعيشه الأعوان الاقتصاديين.

- العادات والتقاليد؛ هناك من يفضل ويستمتع بالاحتفاظ بالنقود في حوزته الشخصية بعيدا عن البنوك، أو في صورة ذهب ومجوهرات، وتكثر هذه الظواهر في البلدان المختلفة حيث يضعف مستوى النشاط الاقتصادي، كما أن للتقليد دورا كبيرا في ديمومة وتقسي هذه الظواهر، وبالتالي فالاكتناز هنا يعكس حالة التخلف الاقتصادي.

أما التوظيف فهو استخدام الأفراد (أو المؤسسات) لجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك في أنشطة بعيدة عن تخصصهم تدر عليهم دخلا، وبالتالي فالتوظيف يتميز عن الاكتناز في كونه سلوك إيجابي من وجهة نظر النشاط الاقتصادي، فهو يقوم على تدوير الجزء المدخر في الدورة النقدية والاقتصادية للمجتمع.

أما الاستثمار فيختلف عن التوظيف في ارتباطه المباشر بعملية الإنتاج؛ فالفرد الذي يضع نقوده كوديعة بنكية أو يشتري بعض الأسهم المتداولة في البورصة يتركز هدفه الأساسي والمباشر في الحصول على أعلى دخل ممكن ولا يهمه ما إذا كانت وديعته ستستخدم استثمارياً لخلق رأس مال جديد أم لا وبالتالي فإن كل توظيف ليس بالضرورة استثماراً، في حين أن كل استثمار يعتبر توظيفاً.

2- أهمية الادخار:

للادخار أهمية بالغة للأفراد والمجتمعات على حد سواء حيث:

- الادخار له علاقة بالتقدم الاقتصادي للبلد لارتباطه بالاستثمار لأن زيادة هذا الأخير دليل على وجود أفراد مستعدين للتزاول عن استهلاك دخلهم في الوقت الحالي من أجل زيادة قدرة إنتاجية في المستقبل؛
- يعمل على تحسين معيشة الفرد في المستقبل؛
- يعتبر الادخار وسيلة هامة ومصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية فكلما توفر عنصر الادخار كلما توفرت السيولة لتمويل المشاريع.

3- محددات الادخار: يتحدد الادخار بمجموعة من العوامل منها:

- الحيطة والحذر؛
- حب المغامرة؛
- العادات والتقاليد؛
- الاستقلالية المالية؛
- حب المال واكتنازه؛
- مستوى الوعي؛
- ...الخ.

ثالثا: الاستثمار

1-تعريف الاستثمار:

تعددت التعريفات التي قدمت حول الاستثمار واختلفت بحسب الزاوية التي ينظر إليها الاقتصادي لذلك لا يوجد تعريف شامل له إلا أنها ركزت على الإضافة إلى رأس المال . ومنه يمكن تقديم التعريف التالي :

الاستثمار هو عملية خلق وتكوين لرأس المال عن طريق توظيف المال المدخر توظيفا منتجا من خلال خلقه للإنتاج وإضافته إلى رؤوس الأموال العينية الثابتة.

2-أهمية الاستثمار:

يمكن تقديم أهمية الاستثمار في:

- توفير السلع والخدمات المختلفة لأفراد المجتمع؛
- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة؛
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة للقيام بالتوجه الاستثماري.

3-أنواع الاستثمار:

يمكن تقسيم الاستثمار إلى عدة أنواع حسب عدة معايير كما يلي:

أنواع الاستثمار:

المعيار	التعريف
معيار طبيعة الاستثمار	الاستثمار الحقيقي: هو الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة.
	الاستثمار المالي: يشمل تداول الأوراق المالية كالأسهم والسنادات.

معيار المدة	قصير الأجل: غالباً مدتة أقل من سنة.
معيار الملكية	متوسط الأجل: مدتة بين سنة وسبعين سنة. طويل الأجل: تزيد مدتة غالباً عن سبع سنوات.
معيار الموقع	استثمار خاص: تعود ملكيته للأفراد الخواص بنسبة 100 بالمئة. استثمار عام: تعود ملكيته للأفراد للدولة بنسبة 100 بالمئة. استثمار مختلط: تكون ملكية أحد أطرافه للخواص والطرف الآخر للدولة يتمثل هدفه في مزيج بين الربحية وتحسين الخدمة العمومية.
	استثمار محلي: هو استثمار يتكون داخل السوق المحلي للبلد المعنوي. استثمار أجنبى: استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية.

4- محددات الاستثمار

وهي العوامل التي تؤثر على الاستثمار إما بالزيادة أو النقصان، وهي:

1- الكفاءة الحدية للاستثمار

وتعني معدل الربح المتوقع؛ فعلى المستثمر أن يقارن بين معدل الربح المتوقع ومعدل سعر الفائدة، فإذا كان الأول أكبر فإنه يتم الاستثمار والتوسع في المشاريع القائمة والعكس صحيح.

2- توقعات المستثمرين بالمستقبل

حيث كلما كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاؤل المستثمرين حول المستقبل مما يؤدي إلى قيامهم باستثمارات جديدة.

3- السياسات الاقتصادية

تؤثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي مثلاً في صالحها؛ حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تخفض الاستثمارات.

4- التقدم التكنولوجي

حيث أن الطرق الجديدة في الإنتاج تؤدي إلى تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة.

أسئلة للتقدير

- اشرح مفهوم كل من الإنتاج، التبادل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار؟
- أذكر مختلف أنواع الاستثمار؟
- ما هي محددات كل من الاستثمار والادخار؟
- اشرح من خلال تمثيل بياني كيف تتم عملية توزيع الدخل وعملية التبادل في مختلف الأسواق؟